

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الواحد والاربعون

التجارة وسياسة المنافسة
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
في السودان 1990 - 1999م

إعداد:

الاستاذ/ محمد علي عبدالله

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في السودان 1990-1999م

مقدمة:

ظل السودان لسنوات طويلة يعتمد اعتماداً كبيراً على تدفقات القروض والمنح والمساعدات العينية عبر تعاملاته مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وقد بلغت المنح والمساعدات بصفة خاصة مبالغ كبيرة تتراوح سنوياً ما بين 600 إلى 800 مليون دولار سنوياً وهذه المساعدات تمثل جزءاً هاماً من الميزانية العامة للدولة حتى بلغت أكثر من 85% من مواردها.

ولكن بعد عام 1990م حين قامت حرب الخليج حدثت تطورات هامة أدت إلى اضمحلال هذه التدفقات إلى أدنى حد لها في النصف الثاني من التسعينات. كان للدولة السودانية موقفاً محددًا في حرب الخليج مما أدى للاعتقاد بان السودان يقف بجانب العراق ضد دولة الكويت. أدى هذا الفهم ان اصبح السودان غير مقبول للعديد من دول الخليج فيما عدا قلة. وكذلك قاطعته الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول الأوربية الغربية والتي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في استرداد الكويت والوقوف ضد كل من وقف مع العراق.

نتائج هذه التطورات السياسية:

كنتيجة لهذا الموقف، بدأت كل الدول والمؤسسات التي كانت تتعامل مع السودان في إنهاء تدفقاتها. وكانت أولى هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية تبعتها بقية الدول الغربية والعربية. وقد كان موقف هذه جملة هذه التدفقات كالأتي:-

ألمانيا	1990 – 1960	299.30 مليون مارك ألماني
بريطانيا	1988 – 1961	28.80 مليون جنيه
إسترليني		
إيطاليا	1993 – 1961	407.50 مليار ليرة إيطالية
هولندا	1991 – 1975	1063.63 قيلدر
اليابان	1992 – 1976	55361.00 مليون ين
الولايات المتحدة	1989 – 1962	1047.60 مليون دولار

المصدر: دراسة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة 1999م

هذا الرقم لا يشتمل على المساعدات التي أتت إلى السودان من ولاية سكسونيا السفلي من هذا الجدول يتضح وانه لعدة أسباب منها فهم موقف السودان في حرب الخليج واعتبار السودان دولة إرهابية كل ذلك أدى إلى توقف هذه التدفقات مما شكل ضغطاً شديداً على موارد الميزانية العامة.

لم يتوقف السودان كنتيجة لهذه الضوابط إنما واصل سياساته والتي رؤى أنها سوف تؤدي إلى تقليل الأضرار الناجمة من توقف هذه التدفقات والتي شكلت مورداً هاماً للميزانية العامة والمشروعات العديدة الأخرى عن طريق تدفقات إلى داخل السودان.

في عام 1992م (فبراير) قرر السودان البدء في الإصلاح الاقتصادي والمالي وقام بتطبيق ما عر بسياسة التحرير والتي أدت إلى خفض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية. ألغيت الرقابة على النقد وقرر تحرك الأموال وتم إلغاء التسعير الإداري للسلع والخدمات كما الغي قبلها الدعم الحكومي للسلع والخدمات. ثم قامت السلطات المالية أيضاً بالبدء في إنشاء سوق للأوراق المالية لأول مرة في السودان وذلك بهدف فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها تسهم في تعويض السودان عن فقدته لتلك التدفقات التي كانت تأتي إليه عبر المنح والمساعدات.

إضافة إلى تلك السياسة قطعت الدولة على نفسها تنفيذ سياسة الاستخصاص للعديد من مؤسسات الدولة في إطار القطاع العام.. هذا وقد أصبحت الاتصالات أهم نجاحات الاستخصاص في البلاد. وقامت الدولة أيضاً بتطبيق سياسات تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي وترشيد والحد من السيولة المفرطة وخاصة من عام 1996م حيث بلغ نمو التضخم أكثر من 160%. وكان الهدف الكلي هو العمل على تحسين علاقة السودان بالمؤسسات الإقليمية والدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، والذي يؤدي التحسن في العلاقة معه إلى تحسين علاقة السودان مع بقية المؤسسات المالية.

وقد قامت السلطات أيضاً بإعادة النظر في قوانين الاستثمار بهدف جعلها أكثر بساطة وتشجيعاً للاستثمار. وقد استحدثت العديد من التعديلات منذ 1996م وحتى عام 2000م ليكون القانون أكثر رحابة بالمستثمرين.

و كنتيجة لهذه السياسات التي ذكرناها بدأ المستثمرون خاصة العرب - يحسون بجديّة الدولة في الاستمرار في هذه السياسات خاصة السياسات التي أدت إلى خفض التضخم والسيطرة على السيولة والذي أدى إلى الاستقرار في سعر الصرف في السنوات الأخيرة. بل

ونجاح سياسات الاستخصاص، إلى أن تبدأ التدفقات. وبدا في مجال استكشاف البترول والنقل البرى والنشاطات الزراعية والصناعية في تناغم تام مع البدء في استكشاف البترول. وفي دراسة تفصيلية لحوالي 155 مستثمراً في السودان بصورة مباشرة في الفترة 1990م - 1999م وضح ان السودان حظي في هذه الفترة (تسع سنوات) بحجم استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) بلغت في مجملها بالعملة المختلفة كآلاتي:-
حجم رأس المال الذي استثمر بصورة مباشرة 1990 - 1999م

نوع النشاط الاقتصادي	بالعملة السوداني (مليون جنيه)	بالدولار الأمريكي (مليون دولار)	ريال سعودي (مليون)	فرنك فرنسي (مليون)	مارك ألماني (مليون)
الزراعة والتصنيع الزراعي	13.661	53.9	28	-	-
الصناعة	10.901	50.9	-	-	-
التنقيب والتعدين والنقل	9.900	105.4	5006	10	45.5
الجملة	34.462	3723.2	5034	10	45.5

ومن الجدول أعلاه يتضح أن هذه التدفقات والتي اتجهت نحو استثمارات حقيقية مباشرة في الفترة 1990-1999م قد ساعدت كثيراً في تفجير الإمكانيات الإنتاجية في البلاد خاصة استخراج النفط ورفع كفاءة النقل والنشاطات الأخرى. وساهمت هذه التدفقات أيضاً في تخفيف الآثار التي ترتبت على انحسار بل توقف المنح والمساعدات الأجنبية والتي أشرنا إليها سابقاً.

التوزيع القطاعي:

بلغت تدفقات المستثمرين في 1993-1997م حوالي 137 مستثمراً من اصل 155 مستثمراً أي بنسبة 88.4% وهذا يؤكد ان السياسات الكلية التي بدأ في تطبيقها في أول العام 1996م أعطت الإحساس للمستثمرين بجدية المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في السودان. من هذه المشروعات نجد ان 61 استثماراً أي بنسبة 39.4 كانت مشروعات للنقل خاصة نقل المعدات والآليات الخاصة بالتنقيب عن البترول ونقل البضائع الناشفة والسائلة وكذلك نقل الركاب. ويرجع ذلك انه كانت هناك حاجة ماسة للنقل بأنواعه بسبب التراجع الكبير الذي حدث للسكك الحديدية السودانية. والتي كانت الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع

والآليات والركاب. ثم ان القطاع الخاص السوداني نفسه لم يكن يملك الإمكانيات المادية سوي عن طريق مدخلا ذاتية أو تمويل داخلي أو خارجي. إضافة إلى تركيز نشاطه في العمل التجاري ذو المردود السريع.

إلى ذلك قطاعات الزراعة 41 مشروعاً بنسبة 26.5% ثم الصناعة (بما في ذلك التصنيع الزراعي) 64 استثماراً بنسبة قدرها 21.9% من جملة الاستثمار. ثم الاستثمار في مجال التنقيب عن البترول والمعدان والذي يبلغ 12 مستثمراً بنسبة 7.7% من جملة المستثمرين المباشرين.

التوزيع الجغرافي:

إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات نجد أنها تركزت في ولاية الخرطوم (94 مستثمراً بنسبة 60,6%) وهذا أمر طبيعي إذ أن ولاية الخرطوم هي أكثر ولايات السودان توفراً في البنيات الأساسية والبنيات المالية والإدارية والاتصال والكثافة السكانية أيضاً. ولكن أهم مظاهر توزع الاستثمار المباشر، هو أن ولاية البحر الأحمر والتي تعتبر من أكثر مناطق السودان تحلفاً منذ الاستقلال استقطبت (33) مستثمراً مباشراً بنسبة 21.3%. ويشمل هذه الاستثمارات على صيد الأسماك والريبان (الجميري) وزراعة أصناف اللؤلؤ بالإضافة إلى النشاط الذي يتعلق بتصدير النفط عبر ميناء بشائر. أما المشروعات التي بدأت في منطقة النيل الأزرق فقد توقفت بسبب الحرب. بعضها في المجال الزراعي ولكن يبدو انه مع الانتهاء من الطرق المبرمجة في مختلف بقاع السودان وضع اكتمال إنشاء المطارات المخططة والنمو الذي سيحدث في مناطق إنتاج النفط. كل هذا سيؤدي إلى تخفيف تركيز الاستثمارات المباشرة في ولاية الخرطوم والبحر الأحمر.

الدول التي أتى منها المستثمرون:

نجد انه ونسبة لقرب السودان من دول الخليج كان 66.5% من جملة المستثمرين الذين تم حصرهم أتوا إلى السودان من الدول العربية. أما التدفقات من دول غرب أوروبا وهم كانوا الشركاء التقليديون للسودان وعلي رأسها بريطانيا فقد كانت ضئيلة بصورة لا تذكر. ويرجع ذلك إلى تأزم علاقات السودان مع هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الحقبة الأخيرة. لذا ليس غريباً أن تستحوذ دول شرق آسيا على 13.5% من المستثمرين المباشرين وفي هذا تحول هيكلي هام وواضح في علاقات السودان وتأتي الصين على راس هذه الدول تليها ماليزيا واندونيسيا. والصين وماليزيا تعتبر أن أهم شريكين ساهما في استخراج

البتروال السوواني وعله حقية واقعة. ويلاحظ أن بعضا من الاستثمارات الأوربية إلى السووان ولكنها تكون عادة في شركاه مع دول عربية أو مع دولاً عربية مضافاً إليها مستثمرين سووانيين وربما يعود ذلك إلى أن المستثمرين من دول غرب أوربا يجدون أمنا في مشاركتهم مع بعض المستثمرين من الدول العربية وليس بصورة مباشرة، علما أن هنالك شركتان بريطانيتين في خط الأنابيب الذين عمل النفط إلى بشائر إضافة إلى شركة من الأرجنتين وكذلك شركة أمريكية من شيكاغو عرفت بتقنياتها العالمية في بناء خزانات النفط الخام والتي أنشأت في بشائر.

ولا شك أن مجمل هذه الاستثمارات واجهت العديد من المشاكل. ولكن يبدو إنها سعيدة بمواصلة العمل في السووان طالما أن المسؤولين يراقبون هذه الأعمال ويعملون على إزالة كل المعوقات التي تقف في سبيل النشاط الاستثماري.

ويتوقع أن يزداد التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر مع التحسن المستمر للسووان مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية. وكذلك تحسن علاقات السووان الخارجية مع معظم دول العالم، وكذلك التسهيلات المتزايدة عبر قانون الاستثمار.